

الجامعة التكنولوجية
الهندسة الكيماوية

الديمقراطية

اعداد

د. بشرى عبدالله

المقدمة:

في الحديث عن الديمقراطية بشكل عام يصطدم في كثير من الاحيان لبعض الإبهام وانطباعات غير صائبة ,نحن نخوض في هذا المدخل لا بد لنا من التفريق بين الديمقراطية الغربية التي تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية معا وبين الديمقراطية التي تمثل الديمقراطية السياسية المتعلقة بنظام تداول السلطة والمشاركة في السلطة السياسية.

فالديمقراطية ليست بذرة موجودة في ثقافة خاصة بأي شعب من الشعوب وهي ليست حكرا على دولة من الدول بل يمكن ان تستوعبها كل الثقافات لأنها نتاج تضافر كل الافكار والثقافات .

وتدخل دراسة مادة الديمقراطية في اطار التعليم الجامعي من خلال تأصيل قيم ومفاهيم الديمقراطية لنضج الوعي السائد في العملية التعليمية وربط هذا السلوك الواعي في قيم المجتمع حتى لا يشعر الفرد بالاغتراب والانفصال عن حضارته.اذن هي اسلوب في الحياة وفرصة لقيام ارضية فكرية مشتركة للجميع على اساس التكافؤ واحترام الرأي الاخر.

وأخيرا كلني امل بأن يسهم هذا النتاج البسيط في نمو شخصية مساهمة في بناء نظام ديمقراطي قائم على احلال العدل والمساواة والله الموفق.

يمكن ان نحدد بعض السمات الاولية عن الديمقراطية

اولا_ ان الديمقراطية ليست علاجاً سحرياً قادراً على معالجة جميع المشاكل والازمات التي تعاني منها في الواقع.

ثانيا_ الديمقراطية ليست نظرية وليست هناك نظرية للديمقراطية وانما الديمقراطية فعل وممارسة .

ثالثا_ الديمقراطية ليست ملكاً لأحد لا لطبقة ولا لشعب ولا لأمة الديمقراطية للجميع وبدون استثناء.

رابعا_ تاريخ المنطقة العربية فقير جداً بالارث الديمقراطي فتاريخنا هو تاريخ للتمتع والاستبداد.

خامساً_ في ظروف الواقع العالمي الراهن وهيمنة الرأسمالية على العالم من المستحيل القيام بأي مشروع تنموي اقتصادي مستقل معتمداً على امكانية البلد الذاتية بعيداً عن شروط التبعية ولكن في ظل الديمقراطية والسيادة الوطنية يمكن الحد من هذه التبعية.

سادساً_ ليست الديمقراطية المسؤولة عن الجرائم التي ارتكبتها الدول الامبريالية بحق الانسان والانسانية.

سابعاً_ لا يمكن ان نتصور ان الديمقراطية خالية من العيوب والمثالب فهي ككل قيمة من قيم حقوق الانسان تحتوي على جانبين متناقضين لكن طابعها العام ايجابي.

مع المحرم

خصائص الديمقراطية

الديمقراطية كلمة مشتقة من كلمتين يونانيتين الاولى هي demos وتعني الشعب , karts وتعني السلطة . وهي بالتالي سلطة الشعب .

اذن الديمقراطية نظام سياسي اجتماعي يكون فيه الشعب مصدر السيادة والسلطة .

خصائص النظام الديمقراطي:

1-وجود دستور يضع القواعد الاساسية لنظام الحكم في الدولة:

وكيفية تشكيل السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) والعلاقة بينهما وان اي قانون يصدر يجب ان لا يخالف الدستور , اذن اهم صفة للدستور هو سموه سواء في الديمقراطية العربية او الغربية على حد سواء .

2-سيادة القانون الذي هو مقياس لكل شيء , والقانون مجموعة قواعد وإحكام ثابتة تصدرها الدولة والتي هي صاحبة السلطة التشريعية ويفرها الحاكم والسلطة التنفيذية تراقب تنفيذ القضاء. وهذا يمثل فلسفة سياسية وقانونية للدولة العصرية التي تحترم الرعية .

3-حرية تكوين الاحزاب السياسية لان نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية , وعليه لابد من وجود حرية للأفراد في تشكيل النقابات والاحزاب السياسية للتعبير عن مصالحهم باعتبارها جزء من الحقوق المدنية والسياسية للمواطن .

4-تصان الحريات العامة للمجتمع منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية الصحافة , لان حرية اي مجتمع تقاس بمدى حرية صحافته ووسائل اعلامه وقدرة افراده على التعبير عن افكارهم ونشرها بحرية بلا قيود .

5-يُنتخب الشعب ممثليه عن طريق صناديق الاقتراع وتمارس الاغلبية المنتخبة الحكم .

6-ضمان حقوق الاحزاب المعارضة .

التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي

في الوطن العربي

تعددت مصادر التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي حيث تتوزع على عوامل داخلية وأخرى خارجية *.

العوامل الداخلية

- 1- غياب البعد التاريخي لأعمال المفكرين العرب الذين تناولوا موضوع الديمقراطية.
- 2- الافتقار الى دراسات جادة لبنية المجتمع العربي وطبقاته والقوة المتصارعة فيه من اجل تأسيس فهم شامل ورفيع له .
- 3- العجز عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الاجتماعية التي افرزتها أنظمة الحكم المتعددة.
- 4- ان ممارسة الديمقراطية في العالم العربي هي ممارسة ايدولوجية رغوية بعيدا كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية.
- 5- وجود عوامل خاصة داخل المجتمع العربي منها انتشار الفقر والبطالة والفساد الاداري والمالي اضعف الى ذلك قلة الوعي وضعف مساحة الحرية والتعبير عن الرأي .

اما العوامل الخارجية فهي

- 1- مصالح وإطماع الدول الكبرى وبعض الجهات الاخرى الموجودة في الوطن العربي والتي قد تتأثر بوصول القوى السياسية المناهضة لها الى الحكم عبر العملية الديمقراطية.
- 2- عدم رغبة بعض الاطراف والدول في استقرار الوطن العربي .
- 3- الخوف من وصول التيارات الاسلامية في الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية.
- 4- عدم تحقيق السلام في المنطقة والتحرك نحو تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

الحرية والديمقراطية

قبل كل شيء نقول ان الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب من الشعوب وإنما هي نتاج لتضافر عوامل عديدة تؤدي الى تغيير في النظام السياسي , لان الديمقراطية تصلح لعلاج معضلة التسلط السياسي والاستبداد الفردي .

وهي ليست عقيدة منافسة للعقائد والأديان بل هي نظام حكم يهدف الى ضمان حرية الشعب الذي يستطيع ان يعبر عن ارادته من خلالها .

اما عند جورج برادو* فالديمقراطية هي عقيدة وطريقة حياة مرتبطة بشكل او بأخر بالحرية قبل ان يكون نظام حكم . ويضيف برادو ان الديمقراطية ليست مفهوما جامدا المحتوى وهذا ما يفسر لنا علاقتها بالمصطلحات الأخرى

والسؤال الذي لا بد منه هو ما مدى علاقة الديمقراطية بالحرية , وهل هذا الارتباط ازيليا ام لا وهل هناك تعارض بين حرية الفرد وحرية المجتمع , وقبل الاجابة عن هذا وذاك لابد ان نعرف ما هي الحرية؟

الحرية بأبسط عبارة هي تحقيق ذات الانسان وسعادته وان يكون حرا في تسير اموره فهي التحرر من كل القيود.

والحرية عند مونتسكيو* هي ان يفعل الانسان ما يريد الا في الحرية السياسية فلا يتصرف بها كما يشاء وإنما يفعل ما يجب ان يفعله , وهذا يدل على ان الحرية عند صاحب روح القوانين لا تعني الاستقلال الفردي والحرية المطلقة انما هي حق التصرف وفق ما يقتضي به القانون .

اما هوبهاوس* فيذهب الى اكثر من ذلك ليؤكد انها الفرصة التي يمكن ان تهىء لنمو الشخصية الفردية . ويعتقد ان للدولة والفرد حقوق الا ان هذه الحقوق ليست مطلقة لكلا الطرفين .

وعلى عكس هوبهاوس يرى كارل ماركس* ان الحكم الديمقراطي لم يكن قابلا للتطبيق من حيث الجوهر خاصة في ظل النظام الرأسمالي تحت وطأة القيود التي يفرضها المجتمع , ويضيف ماركس ان الدولة حين تدعي بأنها تمثل المجتمع وتدافع عن طموحاته ما هو الا ادعاء ووهما كبيرا الا اذا كان المجتمع بلا طبقات .

من هذا وذاك نفهم ان الحرية السياسية هي ام الحريات ومنها تتفرع الحريات الأخرى والتي تؤدي الى بلورة آليات الديمقراطية , اي بمعنى ان الحرية والديمقراطية مفهومان متلازمان لا مجال للفصل بينهما .

*مجموعة من الباحثين , حقوق الانسان والديمقراطية , دار ابن الاثير للطباعة /الموصل

* م روزسالي, الموسوعة الفلسفية , ترجمة سيد كرم , دار الطليعة بيروت 1981ص21

العلمانية وعلاقتها بالديمقراطية

يقول ماكس فيبر ان العصر الجديد هو عصر ازاحة الأساطير وان هناك سمة اخرى للعصر الجديد في التاريخ البشري وهي العلمانية.

اذن ما هي العلمانية وما هي اهم المراحل التي مرت بها وما هي نقاط القوة والضعف فيها وما هي حقيقة الترابط بينها وبين الديمقراطية وهل هي الطريق الوحيد والمصير النهائي والمحتوم لجميع المجتمعات؟

وللأجابة على هذا وذاك نقول ان العلمانية بأبسط تعريف هي فصل الدين عن السياسة والدين ينتهي حالما يخرج الفرد من اداء فرائضه، والعلمانية لا تنهى عن اتباع دين معين لان الدين هو علاقة الفرد مع ربه وهذه علاقة لها خصوصية..

ولا شك ان ظاهرة العلمانية ظاهرة فكرية تتضمن حالة فكرية ونزعة نفسية للإنسان المعاصر حيث يعيش الناس في عالم معاصر متطور خاصة في البلدان الصناعية حيث يملكون رؤية علمانية عن العالم والحياة العامة القائمة على اساس العقل ويعيدا عن الدين.

وهنا لا بد ان نذكر كيف نشأت العلمانية وما هي ظروف ولادتها؟

نقول ظهرت العلمانية في العصور الوسطى والتي كانت تعج بالظلام والجهل وكان العلم مقتصرًا على الرهبان ورجال الكنيسة حيث كانت للكنيسة دور اكبر من الدولة بل كانت الدولة والفرد تحت مظلة الكنيسة والكل في طاعة البابا الذي بيده صكوك الغفران، اما الفرد فليس له الحق في التعليم ما لم يجيد اللاتينية وهذا يدل بعني عدم وجود حقوق للدولة والفرد معا فلا حرية ولا تعليم قولا حرية اراء. وازاء ذلك كانت اول صرخة لفصل الدين عن السياسة هو تمرد رجال الدين على تعاليم الكنيسة فالقيصر سلطة الدولة والله سلطة الكنيسة وهذا واضح بمثل (ما لقيصر لقيصر وما لله لله).

الافكار والمعتقدات التي جاءت بها العلمانية

- 1- بعض العلمانيين ينكرون وجود الله اصلا وبعضهم يؤمنون بوجود الله سبحانه لكنهم يعتقدون بعدم وجود اي صلة بين الله والانسان لان الله تعالى بث قوانينه في الارض وانتهى الموضوع اي انتهت علاقة الرب بالارض.
- 2- الحياة تقوم على اساس العلم المطلق وتحت سلطان العقل والتجريب حيث يكون هناك حاجز بين العلم والروح والمادة.
- 3- القيم الروحية قيم رجعية سلبية على اساس مادي بحيث يعتمد على المنفعة في كل شيء (مبدأ ميكافيلي) (الغاية تبرر الوسيلة) في فلسفة الحكم والسياسة والاخلاق.
- 4- الطعن في حقيقة الاسلام والقرآن والنبوة حيث يستند هذا الطعن على ان الاسلام استنفذ اغراضه وبقي مجرد طقوس وشعائر .
هذه اهم النقاط التي تؤخذ على العلمانية.

اما اهم ايجابيتها فهي

- 1- تدعو العلمانية الى السياسة اللادينية في الحكومة والى النظام الاجتماعي الذي يقوم على القيم السلوكية والاخلاقية على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعي دون النظر الى الدين .
- 2- تؤكد العلمانية على الحرية الدينية والتحرر من قيود الحكومة لدين معين على الناس , وان تتخذ الدولة موقف محايد ازاء المعتقدات الدينية.
- 3- هناك من يرى ان العلمانية ايديولوجية ومنهج عمل يشجع المواطنة ويرفض الدين كمرجع للسياسة وهي حركة تدعو الى التحديث والمعاصرة والتحضر .
- 4- هناك من يرى بأن الاسلام علماني لكونه بعيد عن الكهنوت

المراحل التي مرت بها العلمانية

1- مرحلة التحديث

اتسمت هذه المرحلة بسيطرة الفكر النفعي على جوانب الحياة بصورة عامة واستندت هذه المرحلة الى فلسفة مادية تتبنى العلم والتطور التكنولوجي.

2- مرحلة الحداثة

مرحلة انتقال قصيرة استمرت فيها سيادة الفكر النفعي وعلى كافة الاصعدة.

3- مرحلة ما بعد الحداثة

وهي المرحلة التي اصبح فيها الاستهلاك هو الهدف النهائي من الوجود وخاصة بأتساع معدلات العولمة ووجود المؤسسات والشركات والمنظمات غير الحكومية والدولية وثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي

ما علاقة الديمقراطية بالعلمانية

ما الحديث قائما حول علاقة الديمقراطية بالعلمانية وتحديدًا حول استيطان الديمقراطية للعلمانية، فالبعض يعتقد ان الديمقراطية تستلزم وجود العلمانية لوجود اسباب منها رفض السلفين النظام الديمقراطي على اساس ان الديمقراطية نظام غربي غريب عن الاسلام.

والبعض الاخر ينظر الى الديمقراطية على اساس انها جزء من نظام فلسفي ومنظمة قيم اخلاقية لا يمكن تحقيقها الا في اجواء العلمانية.

وهناك بعض المفكرين من يرى ان الارتباط بين الديمقراطية والعلمانية ليس الا علاقة طارئة ولا يوجد ترابط مفاهيمي بينهما، فالديمقراطية لا تستلزم وجود العلمانية بل يكمن بوجود آليات الديمقراطية وتشكيل السلطة وديمومة مؤسساتها المدنية.

الديمقراطية بين التغيير الاجتماعي والضغط الخارجية

لنعد تحول الاهتمام بموضوع الديمقراطية وحقوق الانسان من ميدان النظريات الفلسفية والايديولوجية والمبادئ الاخلاقية الى مبادئ الممارسه الحقيقيه والواقعيه من قبل الافراد والجماعات معا، حتى اصبح الفكر السياسي مرتبط بين حقوق الانسان السياسي والاجتماعي والثقافيه الخ وبين نوعية الحكم الدولة وعليه بدا الطلب على آليات تأخذ على عاتقها الرقابه على الوسائل القانونيه والشرعيه التي تضم حقوق الانسان وكيفيه تطبيقها اما فكرة الديمقراطية فتعود الى رجال الفكر والاصلاح والتيارات السياسيه ورجال الدين والحركات الانسانيه .

وهنا لابد ان نتذكر ان الفضل في فكره الديمقراطية يعود الى

- 1- تأثير رجال والاصلاح الديني حيث تمرد رجال الكنيسة على تعاليم الكنيسة عندما كانت الدولة والمجتمع تحت سيطرة الكنيسة فدعوا رجال الدين الى فصل الدين عن السياسة
- 2- الاستياء من حكم الملوك والحكم الدكتاتوري .
- 3- الظروف الاجتماعيه والاقتصاديه ذات الاثر الاقوى وخاصة بعد ان قضي على الاقطاع وتلاشى شأنه ، اضيف الى ظهور الطبقة الوسطى في مجال الحياة الاجتماعيه والسياسيه والفكرية ودور الفن والادب كل ذلك ساعد على نمو فكرة المساوات امام القانون .

تستنتج من هذا ان الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتردي هو السبب الرئيسي في تغيير نظم الحياة السياسية وليست طرح المفاهيم السياسية والديمقراطية، وذلك لان الناس لم يطالبوا بالنظام بالنظام الديمقراطي كغاية لهم بل وسيلة للاصلاح فأذا ما نالوا ذلك ضعف اهتمامهم بالمفاهيم السياسية والديمقراطية من هنا يمكن ان نقول اذا اراد المجتمع العربي الاصلاح والتغيير الاجتماعي لا بد له من ثورة اجتماعية تقضي على كل اشكال الاعتقادات البائدة والقيم المتخلفة والوضع الاجتماعي الذي يعاني من ركود فكري. اضيف الى ان النظام العربي قائم على العشائرية ونظام الحزب الواحد والتفرد الذي يسود الحكومة والتي تتخذ من العائلة الحاكمة والعشيرة اساسا لنظامها وعليه بقية الديمقراطية العربية تتراوح بين التغيير والواقع التنموي وبين الضغط الخارجية والتحديات الصعبة التي هي أساسا من صنع الغرب الذي ساهم في احباط الكثير من المشاريع التنموية والنهضوية وتمويل البلاد العربية الى مجرد سوق لتصريف البضائع الغربية ثم الاستفادة من المواد الأولية المنتجة عربيا، ليس هذا فحسب وانما هناك عاملا مهما كان له الدور الكبير في تخلف العالم العربي عن الديمقراطية ألا وهو ظهور تيارات متطرفة قاومت التغيير ورفضت الاصلاح بحجة عدم توافقها مع الدين هذه التيارات المتطرفة كانت حليفة للغرب عن طريق معاداتها للشيوعية (على طريقة عدو عدوي صديقي). اما ظهور الارهاب فكان بسبب استمرار التطرف وتغذيته من قبل الغرب ولتوضيح ذلك نقول

اولا-دعم الغرب للعدوان الصهيوني وجرائمه المستمرة على الشعب الفلسطيني ساهم بشكل او بآخر هلى تكوين موقف عدائي للغرب المساند للعدو.
ثانيا- الصمت اتجاه التيارات الاصولية والمتطرفة والتي كانت ضد الشيوعية اصلا وازفاء الشرعية على هذه التيارات مما ادى الى ظهور عنف صدرت بعد ذلك الى البلدان المجاورة.
ثالثا-ردع التنظيمات الاسلامية ومقاومتها واعتقال بعض شخصيتها دون اجراء حوار معها مما ادى الى ظهور الخطاب الجهادي والدعوى الى الخلاص من هذه الدول .
مما تقدم يمكننا ان نؤكد ان الديمقراطية العربية بقية في ازمه من امرها بين التغيير والضغط الخارجية.

ادلجة الديمقراطية

أي تحول الديمقراطية الى ايدولوجية والايديولوجية هي مجموعة من المعطيات التي يعتبرها اصحابها حقائق ثابتة ومغلقة. وعليه لا يمكن ادلجة الديمقراطية لان ذلك يؤدي الى تحولها الى مجموعة من النصوص الصالحة لكل زمان ومكان لا يأتيها الباطل من بين ايديهم ومن خلفهم وهذا يعني تحويلها الى مقدس دنيوي ويفرغ الفكر من مهمته السياسية.

نستنتج من ذلك ان ادلجة الديمقراطية يعني تحجيمها وتحويلها الى عقيدة وهذا ما تبنته شريحة واسعة من المثقفين والسياسيين في العالم العربي بعد التحول الديمقراطي العربي حيث اعتبرت الديمقراطية الطريق الوحيد لكافة الشعوب العربية. والحقيقة ان هذه النخبة ربما لا شعوريا تقوم بأدلجة الديمقراطية مما يؤدي الى قتل التحول الديمقراطي الذي مازال وليدا في العالم العربي، لان ادلجة أي فكرة تؤدي في النهاية الى الاجهاز على الفكرة ذاتها خاصة حين تدخل عالم التجربة والواقع لأنها حينئذ ترفض النقد والتمايز والتناقض.

وعلى نفس المستوى لا يمكن ادلجة الثقافة السياسية والتي هي مجموعة من المعارف والاراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة وحكم الدولة والسلطة لان الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية خاصة اذا كانت هناك تقارب بين ثقافة النخبة السياسية وثقافة سائر الشعب، اما اذا كان هناك اختلاف بين ثقافة الشعب والثقافة السياسية يؤدي ذلك الى تهديد للاستقرار السياسي.

اذن لا يمكن ربط الثقافة السياسية بالايديولوجية لان عميلة الربط تجعل الثقافة السياسية تابعة للايديولوجية والفرق بينهما واضح وكما يلي

- 1- ان الايديولوجية تخص نخبة اما الثقافة السياسية تخص عامة المجتمع.
- 2- الايديولوجية تتغير بتغير نظام الحكم بينما الثقافة السياسية لا يمكن ان تتغير بتغير نظام الحكم.
- 3- الايديولوجية تنبع من القمة الى القاعدة في حين ان الثقافة السياسية تكون من القاعدة الى القمة.
- 4- الثقافة السياسية تتضمن السلبي والايجابي حيث تشمل مجموعة من القيم والافكار التي يتكامل بعضها ويتناقض مع البعض الاخر اما الايديولوجية ذات منهجية وتتميز بالانتقائية والتجانس القيمي.

الديمقراطية بين مفهوم العالمية والخصوصية

بدا نقول ان مفهوم الديمقراطية لا يزال يخضع للنقاش بحكم كونه مفهوماً متطوراً وليس جامداً لأنه كغيره من المثل والافكار والقيم يخضع لتغيرات واجتهادات مختلفة تعكس نزعة الانسان على مر العصور.

فالديمقراطية ليست كما يرى بعض المفكرين بانها نظرية فلسفية كالنظرية الديالكتية او نظرية المعرفة عند كانط ولا هي نظرية سياسية كالشوعية بل هي مجموعة آليات اجرائية في الحرية والمساوات والعدل في حكم الشعب ولا يفوتنا ان نذكر ان الديمقراطية في عرف البعض هو الاسلوب السياسي الذي من خلاله يمكن تنويم الجماهير وتضليلها من اجل تعبئتها والتصويت لها لمباركة كافة المواقف السياسية والقرارات الرسمية. وهذا يعني خلق تمويهات عن طريق قليل من الحريات السياسية التي يمكن عن طريقها التحكم والسيطرة على الشعب وبالتالي توفير لنفسها حرية التحرك واتخاذ القرارات السياسية المصيرية.

ورغم كل التحديات والمواقف التي مرت بها الديمقراطية عبر المراحل التاريخية للحياة البشرية فهي تحتل مكان الصدارة في عالمنا اليوم وخاصة بعد انهيار العديد من الانظمة حيث تبرز اهمية الديمقراطية كمحور ضمن عملية الصراع الحضاري والفكري الذي عاشته البشرية ولا زالت في نضال مستمر من اجل الحرية والعدالة والمساوات.

اما عالمية الديمقراطية وخصوصيتها فهي

- 1- ان الديمقراطية ليست نتاجاً غربياً خالصاً بل هي نظام حكم نشأ وتطور عبر العصور حيث شاركت في صياغته البشرية جمعاء بحضاراتها وثقافتها المختلفة، هذا من جانب ومن جانب اخر فهي ليست من نتاج الرأسمالية بل فرضت نفسها على الرأسمالية والتي كانت معادية للديمقراطية.
- 2- ان اشكالية عالمية الديمقراطية وخصوصيتها ترتبط بمسألة لا تقل اهمية عما سواها فهي مسألة الاختيار بين تأصيل الديمقراطية لدى الشعوب وبين التقليد والاقتباس من الآخرين.
- 3- ان التغيرات الراهنة في الفكر الانساني وخاصة في العقد الاخير من القرن العشرين والذي شهده العالم عزز الاتجاه في الحتمية ورجح النسبية لتحل محل المطلق، هذا الاتجاه خير من يمثلته التيار الفكري الذي يركز على النسبية وعلى التغيير والاختلاف وليس على التشابه التام بين المجتمعات خاصة ونحن نعيش في عالم يؤمن بالتنوع والتعددية وعلى كافة المستويات، وعليه فإن فرض نموذج ديمقراطي غربي يعد معاكس لهذا التيار الفكري الصاعد (تيار التنوع والاختلاف والتعددية) لان الديمقراطية لا يمكن نقلها حرفياً (بحدافيرها) الى اليلاد العربية لاختلاف القيم والاعراف التي تصطدم بكيفية تطبيقها.
- 4- ان خصوصية المجتمعات وظروفها والتفاوت الثقافي والتباين الاقليمي كل هذه الامور يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في تطبيق الديمقراطية بهدف انجاحها لان المهم في الديمقراطية ليس في مقولاتها وانما في كيفية تطبيقها. وهذا يتطلب التوفيق بين ظروف المجتمع والديمقراطية في سبيل انجاحها لا القضاء عليها بحجة ظروف المجتمع.

5- اذا كان الغرب يعمل على ترويج لفكرة ان هناك نموذج واحد للديمقراطية فهذا شيء مرفوض لانه يقوم على اسس وقيم غربية خاصة بالغرب وعلى العالم ان يكشف حقيقة الغرب الاستعمارية التي مارسها على شعوب اسيا وافريقيا وهذا بحد ذاته يمثل انتهاك صارم لحقوق الانسان هذا من جهة ومن جهة اخرى لطالما وقف الغرب بوجه الديمقراطية التي تتعارض مع مصالحه من خلال دعم الانظمة الاستبدادية والاطاحة بالنظم الديمقراطية.

نستنتج مما تقدم اعلاه ان عالمية الديمقراطية الى جانب خصوصيتها ناتج عن مرونتها ومدى قدرتها على التكيف في مختلف دول العالم.

الديمقراطية بين الواقع والطموح

قبل ان تكون الديمقراطية نظاما سياسيا هي ثقافة اجتماعية سياسية لها خلفيتها الفلسفية والتي اصبحت حلم الكثير من الشعوب, بسبب غياب الحرية السياسية .

والحقيقة ان أحد تجليات غياب الحرية السياسية في مجتمعاتنا هي الإعاقة الفكرية بسبب النزعة الفردية وغلوها النرجسي والتطرف في الآراء , كل ذلك ادى الى انتشار فلسفة اللاجدوى في مجتمع مناخه صحراوي جاف ومؤسسات وأحزاب جافة تشبه الصبار الشوكي الذي لا تقطف منه الا بعد ان تتأذى من شوكها.

فالحلم بالديمقراطية يمتلك اعلى درجات المقارعة مع الواقع لذا يكون الحلم ماطر بالغربة التي تتأقلم مع هذا الصبار الجاف ومع هذه التربة الجافة, اضيف الى ذلك المكونات الثقافية وكل معطيات الواقع بنأى بالمواطن العربي عن حلمه الجميل لأن الحلم بالديمقراطية لم يرافقه وعي بشروطها المسبقة , وهذا بحد ذاته ازمة وهناك ازمة اخرى تتمثل بالديمقراطية التي يطمح لها الكثير وبين التي يراد تفعيلها على ارض الواقع, وازمة ثالثة يجسدها الموقف من الديمقراطية كخيار سياسي بين الرفض والمتحفظ والقبول.

الإشكاليات العربية امام الحلم بالديمقراطية:

1-تشكيل العقل الجمعي من قبل الحكومات العربية المستبدة ليكون عقلا مستبدا يكون بدوره واقعا لإنتاج الاستبداد وليس متكيفا معه فقط ليتحول بعد ذلك الى واقعا راسخا.

2-ان الهدف من الحصول على الديمقراطية نابع من ضيق الحياة المريرة والواقع المتردي وليس من ايمانه بالحرية السياسية واستحقاقه لها .

3-قلة الوعي باستبداد الحاضر بديمقراطية ذات عقل استبدادي لذا لا يستطيع الفرد ان يبدأ الخطوة الأولى ليحقق له الحديث عن الديمقراطية.

4-من الإشكاليات الأخرى ان الفرد العربي لا يطالب بالحرية والديمقراطية كغاية من اجل الحرية والديمقراطية انما يريد لها وسيلة من اجل الرفاهية المتوقعة في حال تحقيقها لان معظم الشعوب تطالب بالديمقراطية وفي تصورها انها تطالب بمستويات الرفاهية الموجودة في دول العالم.

5-رفض البعض الديمقراطية بكل ابجدياتها باعتبارها وافد غربي لوجود تيارات تقليدي يستمد مشروعيته وتصوراته من التراث والأصالة واعتمادهم على السلف الصالح.

6-الديمقراطية ليست تشريعات مكتوبة على الورق وليست طبقا شهيا يتم طلبه بالإشارة العربية انما هي بناء مجتمعي قبل ان تكون بناء سياسي لذا فهي تحتاج الى مستوى معين من التعليم لرفع درجة الوعي, لكن الواقع يؤكد الأمية تنتشر في العالم العربي ,

7-تحتاج الديمقراطية لطبقة وسطى تسهم في نشر الوعي في المجتمع وإحلال حالة من التوازن بين مختلف طبقاتها .

8-يعاني المجتمع العربي من حالة الفقر والبطالة بنسب غير معقولة،لذا تعد الإغراءات المالية التي يستطيع تقديمها بعض الذين يريدون الصعود في الانتخابات كفيلة لإفراز ديمقراطية استبدادية في احسن احوالها.

اذن يمكننا ان نوكد ان الحرية السياسية هي المفتاح السحري المفقود وهي البلمسم الشافي للجرح العميق وللنخب المحلية التي تغلي بالأفكار ودفعها نحو الإبداع في الحكم لتتنفس في محيط وبيئة غير ملوثة ميكافيليا.

العلاقة بين الديمقراطية والاغتراب

في البدء لابد ان نحدد مفهوم الاغتراب والذي هو مفهوم فلسفي يعبر عن حالة العزلة عن الحياة الاجتماعية وعن معتقداته السياسية وبالتالي يشعر بالوحدة نحو الاغتراب. اي انه يشعر بعدم رضا المجتمع عنه وبالتالي يفقد الرضا الذاتي .

والاغتراب لغة تعني الذهاب والابتعاد عن الناس , اما في الفلسفة فهو غربة الانسان عن نفسه وعن جوهره .

والحقيقة ان مأساة أي مجتمع تكمن في اغتراب المواطن تجاه حضارته وثقافته واغتراب المواطن عن التحولات الديمقراطية لان المواطن والمجتمع والدولة شيء واحد ومصلحة واحدة ولا يوجد أي انفصال بينهما , ومشكلة الاغتراب لا تخص مجتمع ما بل هي مشكلة انسانية .

والعلاقة بين الاغتراب والحرية علاقة عكسية فكلما زادت الحرية قل الشعور بالاغتراب والعكس صحيح . اذن المطلوب تحرير المجتمع من هيمنة الاستبداد وبالتالي تحرير الثقافة لان الثقافة ذات محتوى انساني وعقلاني وديمقراطي وهذا التلازم ضروري ولا يتحقق الا من خلال

1- التعميق في معالجة مشكلات الانسان من خلال الديمقراطية وبناء المؤسسات والمجتمع المدني الذي يعمل فيه الجميع من اجل اهداف المجتمع دون تفرد القلائل لمصالحهم الخاصة .

2- تعميق علاقة الفرد بالسلطة من خلال توظيف الرؤية النقدية في السياسة والفكر .

3- تحقيق التوافق بين البعدين العلمي والمعرفي للتراث والحداثة على الصعيد الثقافي لتضييق الفجوة بيننا وبين الدول المتقدمة .

4- واخيرا نقول ان الدولة التي ننشدها والتي يتحدث عنها المثقفون والتي تبدأ بحرية الفرد وحقوق الانسان ولا تنتهي بسيادة الشعب وانما بعقلنة المجتمع وتحديثه .

جدلية التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

في سؤال يطرح نفسه من الذي يقود الى الاستقرار الديمقراطية ام التنمية؟ هل تحقيق الديمقراطية يساعد على التنمية ام التنمية هي التي تساعد على تحقيق الديمقراطية؟

قبل الاجابة عن هذا وذاك لا بد من تحديد مفهوم التنمية لعد ما عرفنا ما الديمقراطية واهدافها وخصائصها .

لقد اختلف المفكرين في تحديد مفهوم التنمية فبعضهم وصفها بالتصنيع وزيادة الدخل القومي واخر يرى بان التنمية هي بناء اقتصاد يؤدي حتما الى ارتفاع مستواه الثقافي والمعيشي. واي كانت التعاريف فهي حق من حقوق الانسان.

والان نعود الى الاجابة عن الاسئلة التي ذكرت آنفا نقول ان هناك معايير معينة لتحديد لمن الاولوية في بناء المجتمع فمثلا الدول الاوربية اعطت افراد المجتمع كامل الحرية السياسية فكانت الديمقراطية في المقدمة ومع ذلك فهي من الدول المتقدمة صناعيا وتنمويا. في حين نرى ان دولة مثل الهند تعد من اكبر الدول التي حققت الديمقراطية منذ الاستقلال عن بريطانيا عام 1949 لكن هذه الديمقراطية لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي وحتى في السنوات الاخيرة التي استطاعت ان تحقق تنمية متقدمة لكنها ما زالت تعاني من مشاكل تنموية وانتشار الفقر والمرض. والتجربة في الهند تدحض نظرية امارتيا Amaratya cen * الاقتصادي المعروف الذي اكد ان الديمقراطية هي اساس التنمية ولا تنمية بلا ديمقراطية .

اما (لي كوان) lee kuon * فقد اكد في كتابه from third to first (من العالم الثالث الى الاول) ان التنمية يجب ان تسبق الديمقراطية وان الديمقراطية يجب ان تطبق في الدول التي يسودها النظام والاستقرار وليست في المجتمعات التي تعاني من الفوضى, فلا بد ان تكون الشعوب قد وصلت الى حالة من الانضباط والقدرة على تحمل المسؤولية دون رقيب .

ويستطرد كوان في حديثه ان اي بلد يحتاج الى نظام وعدم فوضى اكثر من حاجته الى الديمقراطية. وهذا الكلام فيه وجهة نظر صحيحة خاصة اذا ما نظرنا الى دبي وتايوان وسنغافوره وكوبا وغيرها من نظم غير ديمقراطية ولكنها تقدمت تنمويا ,أذن طريق الديمقراطية لا يؤدي الى التنمية في رأي كوان .

Amaratya sen اقتصادي هندي الاصل حاصل على جائزة نوبل في العلوم الاجتماعية عام 1998

Lee رئيس وزراء سنغافوره سابقا

التنمية ام الديمقراطية في المجتمع العربي

لاشك ان الديمقراطية والتنمية مفهومان متكاملان يتم احدهما الاخر مما يزيد من ترابطهما ولكونهما حق من حقوق الشعوب . وعليه يرى البعض ان استدامة التنمية وضمانها امر متعذر بمعزل عن الديمقراطية فهي ذات تأثير متبادل .

اما في المجتمع العربي فالامر مختلف لانه ليس خيار استراتيجي انما هو خيار سياسي بحت , فالنظم الاستبدادية التي لا تريد التغيير وليس من صالحها غيبت الديمقراطية بحجة ان الناس بحاجة الى رغيق الخبز اكثر من حاجتها الى الحرية السياسية لذلك فهي اختارت الاولوية للتنمية .

وهناك بعض الدول ادعت الديمقراطية كواجهة اعلامية فقط بالوقت الذي بقي القرار بيد الحكومة , اي ديمقراطية معوقة لا تستند الى ارضية قوية.

وهنا سوال يطرح نفسه بقوة هل حققت الحكومات العربية التنمية بعد ان عطلت الديمقراطية واستبدت برأيها ؟

نعم تحققت تنمية ولكنها تنمية مبتورة لم نجد انعكاساتها على ارض الواقع ولم نلمس نتائجها على الانسان العربي حيث بقيت الفجوة واسعة بين الفقراء والاغنياء ومازالت الامية والبطالة متفشية في اوساط الشباب , وهذا يعني ان المجتمعات العربية ضحت بالديمقراطية دون ان تحقق التنمية.

من هذا نستنتج ان الديمقراطية والتنمية احدهما يدعم الاخر فالديمقراطية توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وترشيد السياسات الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين اداء الاجهزة الحكومية والكشف عن الفساد الاداري والمالي وبالتالي تسريع عملية التنمية ودفعها في المسار الصحيح , بالوقت الذي تؤدي فيه التنمية الى توطيد وترسيخ التجربة الديمقراطية .

واخيرا يمكننا ان نقول انه تأثير متبادل بين البناء الفوقي المتمثل بالدينقراطية وبين البناء التحتي المتمثل بالتنمية.

اشكالية تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي

الديمقراطية ثقافة سياسية اجتماعية لها خلفيتها الفلسفية التي أصبحت حلم الكثير من الشعوب العربية للأسباب كثيرة ومعروفة لدى الاغلبية وهي كما يلي

غياب الحرية السياسية:

احد تجليات غياب الحرية السياسية هي الاعاقة الفكرية التي (لا تسر عدو ولا صديق) بسبب وجود النزعة الفردية وغلوها النرجسي مما ادى الى اعاقة فكرية اجتماعية تربوية وخلق أزمة فكر وأزمة ثقافة حيث جسدت هذه الاعاقة فلسفة (اللاجدوى بين المثقفين) حيث أصبحت هذه الفلسفة سائدة في دولة مناخها صحراوي جاف ومؤسساتها وأحزابها جافة تشبه الصبار الشوكي الذي لا تقطف منه إلا بعد ان تتأذى من شوكها.

والغريب ان الحكم الديمقراطي يمتلك أعلى درجات المفارقة مع الواقع الذي يشهد غياب الحرية السياسية لذا يكون الحلم ماطر بالغربة التي تتأقلم مع هذا الصبار الجاف والتربة الجافة , اذن هو فراغ سياسي يرافقه وعي سياسي مغيب يجعل من هذا الحلم بعيد المنال .

اذن لابد من حرية سياسية لدفع النخب المحلية والطبقة المثقفة التي تغلي بالأفكار نحو الابداع في بيئة غير ملوثة ميكافيليا حيث لا يسود المناخ الامني المستديم .

اذن كيف يمكن ان تكون الحرية السياسية في متناول الشعب لكي يتذوق استعمالها الهادف ؟ وللجواب على ذلك لابد من وجود مؤسسات جماعية تلعب دور كبير في خلق مثل هذه الحريات وبدون هذه المؤسسات تكون ولادة الديمقراطية ولادة معاقة .

2- صعوبة التغيير

ان الصعوبات التي ترافق التغيير كثيرة منها على سبيل المثال ان بعض النظم السلطوية اذا ما ارادة التغيير نحو الديمقراطية استجابة لمطالب الشعب او للتأثيرات الخارجية .فأنها تواجه صعوبة التنازل عن النفوذ السلطوي والذي سيترتب عليه تغيير في وضعهم الطبقي لذا نجد الكثير يمانعون من عملية الانتقال نحو الديمقراطية.

اضف الى ذلك الاتجاهات الاسلامية المتطرفة ومدى تأثيرها في بلورة سلوك جمعي collective behavior من خلال رفع شعارات اسلامية براقعة في ذاتها مثال ما رفعه اخوان المسلمين (الاسلام طريقك الاول والأوحد للخلاص) هذا من جهة ومن جهة اخرى يرى البعض عدم صلاحية النظام الديمقراطي للمجتمعات العربية الاسلامية لانه لا يقر بفصل الدين عن السياسة ولا يقر بفصل السلطات الثلاثة وهذا الفصل هو اساس الديمقراطية. وهذا بحد ذاته يعد اعتداء غير مبرر للعلمانية عن طريق خلط الدين بالسياسة .

3- قلة الوعي

ان غياب الوعي لدى الشعب يؤدي الى بناء ديمقراطية استبدادية عن طريق الاختيار الخاطئ للناخب , بسبب التخلف وانتشار الامية وفقدان التنظيم ودور المرأة الذي هو دون المستوى المطلوب, كل ذلك يؤدي الى زيادة الفجوة بين الواقع والطموح.

4- خصوصية الديمقراطية

هناك من يرى ان الديمقراطية تحتاج الى ارضية خاصة لتطبيق الديمقراطية وليس في المجتمعات العربية لأنها غير مؤهلة لذلك وهذا ما اكده داهرندوف * حيث يرى استحالة تطبيق الديمقراطية في المجتمع العربي الذي تسوده الامية.

في حين يرى ارسطو طاليس * ان ارقى الاجناس هم اليونانيون وهم اصلح للديمقراطية من العرب .

ونحن نرى ان هذه الاراء هي اقرب الى العنصرية مع افتراض وجود حسن النية في الموضوع لسببين الاول, ان جوهر الاسلام هو العدالة والمساواة وتحقيق انسانية الانسان وبالتالي لا يوجد ما يمنع تطبيق الديمقراطية التي تعتمد على الحرية والمساواة.

وثانيا, ان التجربة التي مرت بها الدولة الاسلامية اثبتت قدرتها على بناء اعظم الحضارات في حين كانت المجتمعات العلمانية تسير نحو الانحلال والتفسخ الاخلاقي والجريمة المنظمة.

5- الطاعة العمياء للسلطة

فالحزب بزعيمة اذا قبلوا معه واذا ادبر ادبروا معه فالزعيم في حزبه كالدكتاتور في قصره. وهكذا شكلت الطاعة العمياء مقاومة للتطور الديمقراطي.

6- اختفاء دور الطبقة الوسطى في المجتمع

وذلك لكون المجتمع عشائري ساعد على عدم التكوين الطبقي في المجتمع. والذي هو اساس الحراك الاجتماعي في التغيير .

وأخيرا نرى ان بناء الديمقراطية بناءا فوقيا لا يستند على قاعدة قوية وبناء تحتي رصين يكون بناءا معاقا يوسع الفجوة بين الواقع وما يطمح لها المجتمع.

* رالف داهرندوف R . Dahrendof عالم الماني , كتب عن الصراع الاجتماعي وأكد على ان التغيير مصير كل المجتمعات , وعرج على غياب التوازن في السلطة.

* ارسطو Aristo te فيلسوف يوناني يعد مؤسس علم المنطق اعتبره ماركس اعظم مفكر في العصور القديمة.

الديمقراطية الحاضر الغائب

هناك من يؤكد انه لا وجود للديمقراطية في العالم لانه مفهوم نظري مثالي لا وجود تطبيقي حقيقي له لا في الدولة العربية ولا في الغرب معا. بالوقت الذي لا ننكر وجود هامش كبير من الحرية خاصة في دول الغرب وقد يكون نوع من العدل الاجتماعي ولكن لا وجود للديمقراطية الحقيقية.

الحقيقة ان مفهوم الديمقراطية يختلف باختلاف الايديولوجية التي يحملها كل حزب وكل طبقة بما يتوافق مع مصلحته, لذا نرى ان هناك فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق والتي يمكن ملاحظتها في كل المجتمعات الديمقراطية المعاصرة وخاصة في الدول النامية التي تعاني من سيادة النظم الشمولية والسلطوية وما تركته من اثار سلبية على السلوك السياسي, الا اننا لا ننكر ان هناك بعض النظم السلطوية لها محاولات للانتقال من النظم الشمولية الى الديمقراطية بفعل الضغوط الخارجية والداخلية الا ان هذا الانتقال يقابله صعوبات شتى من قبل الحاكمين والمحكومين على حد سواء, فالحاكمين يعز عليهم التخلي عن سلطاتهم المطلقة التي تعودوا عليها لذا نجدهم بما يمانعون ويقاومون التغير بأساليب مباشرة وغير مباشرة. اما المحكومين الذين تعودوا عبر التاريخ على هذا المستوى من السلوك السياسي.

ولا يفوتنا أن نذكر ان هناك عوامل اخرى منها .

- 1- بروز زعامات سياسية حظيت بشعبية الجماهير حتى تعدت حدود الدولة الجغرافية مما ساهم بشكل كبير في أطالة عمر الانظمة الحاكمة المبنية على الزعامات نظرا لدورها في النضال والاستغلال والاصلاحات, مما ادى الى صرف النظر عن ممارسة الديمقراطية.
- 2- فشل الانظمة وزعاماتها في تحقيق الاهداف والتي وعدت بها الجماهير وانتشار الفساد الذي ادخل شرعيتها في عملية التآكل .
- 3- ضعف الاحزاب السياسية وانعدام تأثير مؤسسات المجتمع المدني ان وجدت .
- 4- تأثير السلطة القائمة التي تحارب التعددية الحزبية حتى تنفرد بالمرح السياسي , واذا قبلت بالتعددية فأنها تضع قيودا على حركات الاحزاب السياسية المعارضة كي تمنع تأثيرها في اتجاهات الناخبين.
- 5- عجز الاحزاب عن التجدد الايديولوجي وعدم قراءتها الدقيقة لتغيرات المجتمع العالمي.

- 6- عدم قدرتها على ضم مجموعة من الشباب اليها.
- 7- لعبت الطفرة النفطية في السبعينات دورا كبيرا في تحصين للأنظمة العربية حيث سمح ارتفاع اسعار النفط بتدعيم شريعتها عبر اشباع حاجات الشعب المادية.
- 8- تفشي الادراك السلبي للديمقراطية بربطها بالانقسامات والفتن والحروب الاهلية, وهذا يعني وجود خطاب تبريري معادي للديمقراطية.
- 9- كذلك هناك اسباب اجتماعية وثقافية منها سيادة القبلية ووجود الصراع القبلي, اضاف الى ذلك شيوع الامية والتي قد تصل الى اكثر من 40% وهذا مما يؤثر على الاختيار الصحيح في الساحة السياسية.
- 10- الواقع السياسي العربي الذي ينادي بالديمقراطية لا ينبع دوما من قناعات سياسية او من اجل الاصلاح وانما من اجل الوصول الى السلطة.
- 11- شيوع الاتجاهات الاسلامية ذات النزعة المتطرفة ومحاولتها خلق عقل جمعي وسلوك جمعي من خلال رفع شعارات اسلامية جذابة.

العوامل الدافعة

Middle class

الطبقة الوسطى ما مفهومها , كيف تشكلت , ما هو تأثيرها في المجتمع؟

لا يوجد تعريف دقيق للطبقة الوسطى . فبعض المفكرين يصفونها القاعدة العريضة للبنية الاقتصادية لأي مجتمع وانتعاشها شرط لانتعاش الاقتصاد ونمو المجتمع.

والبعض الآخر وصفها بالجسر الرابط بين طبقات المجتمع المختلفة. وهناك من قال عنها هي طبقة اجتماعية تقع بين الطبقة العليا (البرجوازية) التي تتكون من النبلاء وبين الطبقة الدنيا من عمال وفلاحين.

في حين أوصفها مفكري السياسة بأنها طبقة وسط بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة.

أما أرسطو* فقد اعتبرها المقياس والدعامة الأساسية للديمقراطية , وإن أفضل مجتمع سياسي هو الذي ينشكّل من طريق الطبقة الوسطى لأنها تلعب دور التوازن الاجتماعي .

في حين ذهب ماكس فيبر* بأن للطبقة الوسطى تجلس وسط الهرم الاجتماعي انبثقت في المجتمع الحديث .

وأخيراً أضف صوتي إلى الكاتب العراقي حيدر قاسم* الذي أكد بأن الطبقة تتوسط هموم الطبقتين العليا التي تتسم بالخمول الفكري لأنها تتنفس تعظيم الريح وتراكم رأس المال والدنيا التي تكابد الفقر وهموم العيش وضعف القدرة على تلبية مطالبها .

نستنتج من هذا وذاك أن الطبقة الوسطى والتي يطلق عليها نخبة المجتمع هي صمام الأمان لحفظ التوازن الاجتماعي وعندما تتأكل الطبقة يفقد المجتمع توازنه لأنها كلما توسعت وتآلفت زاد المجتمع استقراراً وتوسعت مستويات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كيف تشكلت الطبقة الوسطى :

تعود تسمية الطبقة الوسطى إلى الكاتب الأيرلندي جيمس برادشو* عام 1775 . حيث تشكلت بسبب:

1- هيمنة الكنيسة وتدخلها في هيكل الدولة وإصرارها على تنويع الملوك مما سبب في استياء عام وشامل مهد لسقوط الأقطاع .

2- إهمال حقوق الإنسان وضياع حق المواطنه.

3- انعدام العدالة والمساواة في الأنظمة التي كانت سائدة.

أرسطو طاليس 384-322 فيلسوف يوناني أحد تلاميذ أفلاطون كتب في مواضيع عديدة

ماكس فيبر , مظهر محمد علي خبير عراقي 2015

دور الطبقة الوسطى في المجتمع:

للطبقة الوسطى دور أساسي في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية... الخ

1- تشكل القاعدة الاجتماعية للعديد من الأحزاب السياسية.

2- تقوم بصياغة الأفكار والبرامج الانتخابية.

3- تساهم في احداث وتنشيط المجتمع المدني من خلال الجمعيات التي تبني العمل الطوعي لتقديم الخدمات المتنوعة.

4- محاربة الأمية من خلال تأطير الشباب والدفاع عن حقوق الإنسان وعن القيم الوطنية والدفع بعجلة التغيير والتطور الى الأمام, وهي معنية بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأرتقاء بالمستوى الثقافي والحضاري.

5- تحرص على ترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية.

6- الدور المهم الذي تقوم به النقابات المهنية للأطباء والمهندسين والصحفيين... الخ.

ومما ذكر اعلاه لا يعني ان الطبقات غير معنية بالتطور الا ان ظروف الطبقة الوسطى تجعلها اكثر استعدادا واكثر فاعلية في سيرة التغيير داخل المجتمع .

الطبقة الوسطى بين الصعود والاضمحلال :

بطبيعة الحال ان الرخاء النسبي الذي تتمتع به الطبقة الوسطى تمنحها الاستقرار النفسي وصياغة الحراك الاجتماعي والسياسي , أضف الى ذلك المستوى العلمي والثقافي يمكنها من طرح نفسها كحركة قادرة على قيادة التنظيمات في ظل النظام المدني .

الا ان الحقيقة التي تفرض نفسها هي ان الطبقة بقيت مغيبة لفترة زمنية طويلة سواء كان هذا الغياب بأرادتها او عبر السياسات التي ارادة ابعادها بصورة او بأخرى , وعليه ظل الفضاء السياسي مفتقدا لدور الطبقة الوسطى , لذا بقي التوازن داخل المشهد السياسي مفقود حتى وصلت مجموعات الى الحكم عن طريق صرف الأموال على الانتخابات , وهذا مما يدعو الطبقة الى دخول معترك الصراع.

والحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان هي تآكل الطبقة واضمحلالها يؤدي الى زيادة الفقير فقرا والطبقات العليا ثراء وبالتالي يشهد المجتمع ظواهر اجتماعية سلبية كظهور الجريمة وزيادة البطالة وتردي المستوى المعاشي وانخفاض المستوى العلمي .

نستنتج من هذا وذاك ان الطبقة الوسطى هي اكثر الطبقات تقبلا للتغيير والتجديد واقل تمسك بالعادات والاعراف من الطبقات العليا التي تريد الاحتفاظ بمكانتها البرجوازية , لأنها تملك الكثير ومن يملك الكثير لا يريد التغيير .

المثقف والسلطة

ثمة تساؤلات عندما نتاول مثل هذا الموضوع وهي؟

من هو المثقف، وهل يمتلك سلطة في المجتمع ام انه يتحرك بين مطرقة السلطة وسندان المجتمع؟ وهل يؤيد السلطة مهما كانت ام يخلق تبرير لسياستها تحت شعارات مختلفة؟ واسئلة اخرى يمكن ان نجد اجاباتها في ثنايا هذه المحاضرة.

بداية نقول اختلفت الاراء حول تحديد مفهوم المثقف فالبعض اسماه المتعلم الحاصل على شهادات عليا والاخر اطلق عليه المفكر المرتبط بقضايا المجتمع متجاوزا حدود شخصيته، واخرون قالوا عنه المبدع في كل مجالات الحياة، في حين يرى البعض بأنه صفوة ونخبة المجتمع ذو رؤية نقدية.

موقف المثقف من السلطة

ان السمة العامة لعلاقة المثقف بالسلطة تختلف من مجتمع الى اخر فالمجتمعات التي سيطرة عليها نظم استبدادية نجد بعض النخبة المثقفة من يؤيدها ويحاول التبرير لها تحت شعارات مختلفة، والشائع الان هو تبرير السياسة باسم الثقافة، كما يفعل مثقف السلطة حيث يجعل السياسة هي الاصل والثقافة هي الفرع، وقد ينشأ تبرير الثقافة باسم السياسة كما هو الحال في الدعاية السياسية. واذا ما حاول المثقف الالتزام بالثقافة كسياسة وبالسياسة كثقافة لنفسه فانه يجد نفسه بين المطرقة والسندان بين واجبات السلطة وحقوق الجماهير. اما اذا رفض المثقف طريق التبعية للسلطة فانهما تعتبره منافسا لها وتسعى الى محاربته بشتى الوسائل.

أذن ما الذي يمكن ان يفعله المثقف

ان التحدي الاساسي امام المثقف هو ان يرتفع فوق ذاته وفوق واقع المجتمع للوصول الى درجة المثقف الحقيقي الذي يفضل ان يظفر بفكرة تتقدم بها الحياة على ان يظفر بملك فارس.

ان نجاح المثقف يقتضي استقلاله في الرأي والفكر وعدم تبريره لسياسة السلطة التي تتعارض مع الثوابت التي يتمسك بها المثقف اي بمعنى عدم تبعية الثقافة للسياسة مع ضرورة تعزيز العلاقة بين المثقف والسلطة.

اذن هناك ثالوث متماسك يتكون من النظام والمعرفة والسلطة فالمعرفة عامة وهي بعد من ابعاد السلطة حيث لا سلطة بغير ثقافة ولاثقافة الا وتنسب الى سلطة ما. اما المثقف هنا فهو الذي يزود النظام بوسائل الضبط بواسطة المعرفة التي ينتجها حسب اختصاصه عن طريق انتاج الخطاب الذي هو سلطة الكلام ومن يمتلك سلطة الكلام فانه يمتلك سلطة الجذب، وعليه تكون السلطة دائما بحاجة الى المعرفة من اجل ضبط النظام وخلق حالة من التوازن.

المتقف واليوتوبيا

لقد مارس المتقف دوره الريادي في المشروع الثقافي فكان دائما وابدا عنصرا ايجابيا في الكثير من القضايا فهو يستشرق المستقبل برؤية موضوعية تؤهله ان يكون حاضرا وقلمه يدلوه بدلوه، لانه يمثل الوجدان البشري ويدافع عن مبادئه وقيمه، اما اذا انقلب الدور واصبح المتقف يمثل وجدان السلطة او الحاكم فمن يكون وجدان المتقف عندما يصدر الثقف نفسه حاكما اي بمعنى اجتماع

الحاكم والمتقف في شخص واحد وهذا ما حدث في القرون الوسطى عندما كانت المتقف والسلطة من الناحية السايكولوجية

اذن ما هي الصورة الاولى التي يحملها المتقف عن السلطة، وما هي الصورة التي تحملها السلطة عن المتقف؟

هل في العلاقة السيكولوجية بين السلطة والمتقف.

اي علاقة بين طرفين تكون محكومة بالطبيعة السيكولوجية لهذه العلاقة، فيا ترى ما هي هما خصمان مختلفان وجبلان لا يلتقيان ام العلاقة بينهما منسجمة؟ وللاجابة على هذا وذاك نقول هناك ميدان مشترك بين المتقف والسلطة وهو مسؤولية قضايا المجتمع ونظام الحكم السياسي. اما المتقف فهو الحامل لفكر معين يكتب وينشر وينتقد ويصحح. ورغم الميدان المشترك بينهما الا ان الاختلاف وارد بين الاثنين حيث يمثل الاختلاف الاول في المنظور الفكري الذي يحملانه عن قضايا مختلفة. والامر الثاني في اسلوب التعامل معها

فالقضية عند السلطة تقاس على ما يمكن ان يكون عليه واقعا وليس مثاليا، اما عند المتقف فهي تقاس على ما ينبغي ان تكون عليه، لان السلطة تحمل منظور فكري واقعي على اساس ابعاد واقعية بالوقت الذي يكون فيه المتقف يحمل منظور فكري مثالي على اساس ابعاد انسانية.

الحركة التنويرية العربية وعلاقتها بالسلطة

في الحقيقة ان المتقف العربي يتميز بتعدد اهتماماته ونزعه التربويه اتجاه المجتمع.

فالشكالية المطروحة اليوم حول حقيقة المتقف وموقفه من السلطة وخاصة في المجتمعات ذات النظم الاستبدادية حيث نجد ما بين صفوف النخبة المثقفة من يؤيدها ويحاول التبرير لها تحت شعارات مختلفة، وعلى هذا الاساس يمكن ان نحدد فئتين اساسيتين ضمن رواد الحركة التنويرية العربية.

اولا- فئة اولئك الذين كانوا في عصرهم دعامة اساسية من دعائم الحكم المطلق الاستبدادي.

ثانيا- فئة كانت معارضة للسلطة الاستبدادية.

والان نستعرض دور الفئة المتقف في اصلاح النظام داخل السلطة.

حاولت الفئة الاولى الاصلاح داخل السلطة السياسية عندما قدمت مؤلفاتها كنموذج للسلطة في الغرب ثم سعت الى تأسيس نظام تعليمي عصري يعتمد على الحداثة بغية خلق جيل جديد من الاصلاحين.

اما الفئة الثانية التي ايقنت بأنه لا امل في الاصلاح السياسي الهادف الى القضاء على الحكم المطلق الاستبدادي وتأسيس نظم دستورية جديدة وتحويل نظام الملك المطلق المستبد الى نظام مقيد بقانون لذلك ذهب البعض الى ضرورة الثورة ضد هذه النظم ان لزم الامر , وهذا يعني ان انصار الفئة الثانية كانوا مدركين انه لا يمكن ان يتحقق تقدم واصلاح في ظل حكم سلطوي استبدادي ولا بد من التغيير حتى يخطو المجتمع خطوات ثابتة فوق الحداثة الحقيقية.

ومهما تكن الحدود التي السلطة والمجتمع والمتقف في خدمة الكنيسة التي تقود المجتمع وتحكم باسم الكنيسة حتى اصبح المتقف موظف لاهوت بل جلادا في خدمة السلطة.

اذن نستطيع ان نقول ان المتقف هو ملح السلطة ويجب ان لا يفسد هذا الملح حتى نملح السلطة فهو الضابط للواقع والناطق بلسان المثاليه اي اعلى من الواقع نفسه , لان المتقف اذا ما اصبح واقعا فما هو الضابط الذي يضبط الواقع . اذن وظيفة المتقف هي انتاج اليوتوبيا وان اليوتوبيا المتقف يجب ان تبقى يوتوبيا لانها ان تحولت الى واقع تموت ومثال على ذلك الماركسية كانت في يوم من الايام يوتوبيا ولكن عندما افترضت نفسها واقعا برسم التطبيق العملي لها افقدت مثاليته وازدجرت كل اليوتوبيات التي بقيت مثل المدينة الفاضلة للفارابي وجمهورية افلاطون ومدينة الشمس الخ.

اصل نشوء الدولة

لقد اختلف علماء الاجتماع والقانون والتاريخ حول اصل نشأة الدولة , وترتب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الافكار والنظريات التي وضعت تفسيراً لنشوء الدولة والبحث عن اصل الدولة باعتبارها ظاهرة اجتماعية , وعليه ظهرت نظريات عديدة منها نظرية الحق الالهي (التفويض الالهي) ونظرية العقد الاجتماعي والنظرية الماركسية والنظرية الطبيعية التاريخية ... الخ

والآن نستعرض بعض هذه النظريات

نظرية التفويض الالهي

تعد هذه النظرية من اهم النظريات التي فسرت نشوء الدولة , حيث تعتبر الدولة نظام الهي , اي سلطة من عند الله. لذا يجب طاعتها وتقديسها .

ما هي صور النظرية

1- تأليه الحاكم :

سادت هذه النظرية في العصور الاولى عندما كان الإنسان يعتمد على القوى الخفية طلباً للأمن والطمأنينة ثم اصبح المجتمع يعتمد على الأساطير فاختلطت السلطة السياسية بالدين والعقائد مما اضفى عليه قدسية فأصبح الحاكم الزعيم اله يجب طاعته والخضوع له وتقديم القرابين . ساد ذلك في مصر والهند واليابان واليونان وغيرها .

2 - الاختيار المباشر للحاكم من خلال التفويض الالهي:

وتعني هذه النظرية الخارجة عن ارادة البشر وتقضي هذه النظرية الى ان من يحكم الدولة سواء كان ملكاً او حاكماً او سلطة سياسية تستمد شرعية حكمها من الله او ما يسمى القوة العليا .

سادة هذه النظرية الفكر القديم وعلى الناس ان يخضعوا للحاكم لأن الله وضع سلطانه بيد هذا الحاكم .

وفي القرن السادس والسابع عشر تطورت النظرية في انكلترا وأخذت شكل الحق المقدس للملك اما في فرنسا فكانت المقولة السائدة هي ان ملك فرنسا لا يستمد ملكه الا من الله واعتماد مثل هذه النظرية اعطت قدسية للسلطة السياسية مما ادى الى استبداد الحاكم وسلطته المطلقة

3-الاختيار غير المباشر للحاكم الناشئ عن العناية الإلهي:

تنص هذه النظرية ان الله لا يختار الملوك بإرادته مباشرة وإنما عن طريق العناية الإلهية التي توجه الأفراد لاختيارهم .

وأخيرا نقول ان هذه النظرية تلاشت بسبب يقضه الشعوب ونهضتهم والتي جاءت بأفكار حديثة.

اما ما يؤخذ على هذه النظرية هو

1-صلحت هذه النظرية في عصور الجهل والظلام الفكري ولا يصلح في عصر العلم والفكر والتطور.

2-اصبح الاعتماد على العقل والفكر في كل شيء اما الأيمان فيكون في الجانب الروحي فقط.

3- التفويض الإلهي لم تقرها الأديان السماوية سواء الدين الإسلامي الذي جمع بين الدين والدولة او المسيحية التي فصلت الدين عن الدولة .

نشوء الدولة

عند ابن خلدون

ان عملية نشوء الدولة ضروري لدوام المجتمع واستقراره ولخلق حالة من التوازن والحيلولة دون حصول الفوضى التي تؤدي الى سفك الدماء، ولهذا كانت الدولة ضرورة لوجود المجتمع مثلما لا وجود لمجتمع بلا دولة.

والدولة هي ظاهرة اجتماعية تتجدد دائما حيث يكون نشوء الدولة بداية لدورة تاريخية سياسية مستمرة وهذه الدورة هي حركة طبيعية ضمن عملية التغير الاجتماعي .

اذن الدولة لا تدوم ولا تستقر على وتيرة واحدة وسبب عدم استقرارها يعود الى عدم ثبات الظواهر الاجتماعية، وبما ان الدولة ظاهرة اجتماعية فهي تتجدد في بين فترة وأخرى.

ويعود ابن خلدون ليؤكد ان للدولة اعمار طبيعية كما للأشخاص وهي في الغالب ثلاث اجيال تفضي الى جيل رابع هو جيل الهرم والانقراض *

وهذا يعني ان العلامة ابن خلدون انطلق من وجهة نظر طبيعية وهي تشبيه الدولة بالإنسان الذي يولد وينمو ويشيخ ثم يموت وهكذا هي الدولة اي بمعنى ان مسألة انهيار الدولة مسألة حتمية في التاريخ .

ثم يذهب ابن خلدون ليثبت مدى التلازم والتفاعل بين الدولة والمجتمع حيث يعتبر المجتمع هو الاصل والدولة هي الجهاز اللازم الذي تتوفر فيه القوة والسلطة والسيادة لتنظيم العلاقات وإقرار الامن ودفع الظلم الذي هو من طبائع البشر.

واهم ما توصل اليه ابن خلدون هو

الديالكتيكية: اي بمعنى ان عامل قيام الحضارة هو نفسه عامل تدهورها وفنائها وان ظاهرة التراجع مرتبطة ارتباطا عضويا بظاهرة الانطلاق ولولا الانطلاق لما حدث التراجع وهذا الترابط الجدلي بين الانطلاق والتراجع يمثل التفاعل الديالكتيكي المتناقض داخل التاريخ. ليس هذا فقط وإنما هناك ترابط جدلي بين الترف الذي هو مظهر حضاري يرمز الى قوة الدولة ويزيد من قوة الدولة قوة أخرى يصبح على مر الايام علة أساسية وخلق في الدولة ، لان الترف الذي هو مقياس المجتمعات المتقدمة والمتحضرة يؤذن بالفساد واذا ما حصل الترف اقبلت الدولة على الهرم والانحلال .

الديناميكية: اكدت نظرية ابن خلدون ان اطوار المدن لا تدوم على وتيرة واحدة وسبب عدم استقرارها يعود الى عدم ثبات استقرارها يعود الى عدم ثبات الظواهر الاجتماعية

وان نظرة تقصي للتاريخ العالمي يؤكد لنا هذا المنطق اذ يطلعننا على وجود تغير في الثقافات والحضارات .

التعميم والتعليل: اي ان الديناميكية التاريخية انما تدل على مقدرة فائقة على التعميم والتعليل ساهمت الى حد بعيد في تطور البناء الفكري والحضاري الذي امتد تأثيره على المدرسة الفكرية الثورية الاشتراكية.

الحتمية الاجتماعية: استطاع ابن خلدون بفذاذته استكشاف الحتمية الاجتماعية المادية بصورة المعاش المادي ورفعها الى مفهوم عام وشامل لكل المجتمعات البشرية , وبذلك يكون صاحب المقدمة قد مهد للفكر الاوربي ممثلا بالمدرسة الماركسية اذ تنص فكرة ابن خلدون على ان كل ثروة تتركز على العمل وهذه مقترنة بنظرية قيمة العمل التي يمكن ان تكون حجر الزاوية للاقتصاد السياسي وهذا يعني ان ابن خلدون قد عبر عن قضية ماركسية والتي جاءت في مؤلفه (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي)

اذن ان نمط الانتاج المادي يحدد بصورة عامة العمليات الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة بصورة عامة . الا ان هذا القول لا يعني مركسة ابن خلدون بأي حال من الاحوال.

اما تقويم الحركة الدائرية لمسيرة المجتمع السياسي في ضوء عصرنا الحالي والتي تمثل مرحلة التأسيس ونشوء الدولة وكسب الولاء-----ثم مرحلة النضوج الحضاري ومرحلة الترف-----ثم مرحلة الشيخوخة والهرم -----ثم النهاية والسقوط. هذه المسيرة مرتبطة بالحضارات القديمة.

ونقطة اخرى ان الحركة الدائرية التي تتبدل بها العواصم وتنتقل فيها مركز لا يعني هدم الدولة وإنشاء دولة من الصفر وإنما تتبدل السلطة الحاكمة والنخبة السائدة وليست هدم دولة وإنشاء دولة من الصفر وإنما تبديل السلطة الحاكمة والنخبة السائدة وليست هدم دولة وبناءها من جديد.

اصل الدولة عند ماركس

اعتمدت المدرسة الماركسية على

1- الفلسفة الالمانية من خلال نقد فلسفة هيغل والخروج بالمادية الجدلية
الديالكتيكية.

2- الاقتصادية السياسية الانكليزية للمفكر آدم سميث.

3- الاشتراكية الفرنسية والتي تمثل النضال ضد الاقطاع وقدمت الاشتراكية العلمية
التي تمثل التغير الثوري ضد تناقضات الرأسمالية.

اما اسباب ظهور النظرية الماركسية والتي ترجع الى عدة اسباب منها

أولاً- عوامل الفقر التي كان يعاني منها المجتمع.

ثانياً- التناقضات التي جاء بها النظام الرأسمالي.

ثالثاً- الاضطهاد والضغط التي كانت تمارس ضد الدولة من قبل الكنيسة.

هذه هي اهم الاسباب التي كانت وراء ظهور النظرية الماركسية التي جاءت
بقوانين جدلية تاريخية من اجل الوصول الى المجتمع الاشتراكي.

اما فيما يخص بناء الدولة ونشأتها فيؤكد ماركس ان الدولة لم تكن موجودة على
الدوام وقد ساد زمن دون ان يكون للدولة وجود خاصة في المجتمع البدائي , وبعد
ان اصبح المجتمع منقسم الى طبقات وظهر تقسيم العمل ظهرت الدولة لتحل
النزاع بين الطبقات إلا ان الدولة اصبحت تحمي الطبقة الاقوى اقتصاديا , المالكة
للإنتاج .

ويؤكد ماركس ان الدولة لا تلغى حتى وان قامت الثورة الشيوعية وانما تقضي
على البرجوازية في الدولة ولا تقضي على الدولة كنظام . اي بمعنى ان الدولة لا
تلغى حتى وان تعرضت الى الاضمحلال .

اذن اصل الدولة عند ماركس ليست شيء ادخل على المجتمع من الخارج وإنما
هي ثمرة التطور الداخلي من المجتمع حيث ولدت الدولة نتيجة التغيرات التي
طرأت على الانتاج المادي .

والدولة هي نتاج لتطور المجتمع التاريخي، ويؤكد ماركس ان مسألة ظهور الدولة مسألة حتمية عند درجة معينة من تطور المجتمع حيث يكون المجتمع منقسم الى طبقات , عند اذن لا يمكن التوفيق بينهما إلا بوجود السلطة وهذه السلطة هي الدولة.

ويعتقد ماركس ان الدولة التي ولدت من اجل حل الصراع بين الطبقات ونشر وسيادة الامن , تصبح دولة طبقية وهي الطبقة الاقوى .

اذن الدولة ولدت في قلب التناحر تصبح دولة طبقة مهيمنة اقتصادية وزوال هذه الدولة لا يتم إلا عن طريق تجاوز الرأسمالية الى مرحلة الشيوعية وهذا لا يحصل إلا اذا تحول المجتمع من رأسمالي حافل بالتناقضات الى مجتمع ديمقراطي يلغي الطبقات.

نستنتج مما تقدم ان نشأة الدولة عند ماركس لا تظهر الا مع ظهور فكرة الانقسام الطبقي وعند ظهور الدولة تظهر كقوة تتصف بالقهر والجبر بواسطة الجيش والقوة المسلحة وهذه هي الديالكتيكية الماركسية

نشوء الدولة عند هيجل

الدولة عند هيجل هي تجسيد للسلطة السياسية . وسلطة الدولة هي سلطة مطلقة وهي فوق كل شيء لذا اخضع الفرد للدولة خضوعا كاملا * وهي شرط اساسي للحياة الاجتماعية اذ هي تجسيد للمبادئ الاخلاقية وتحقيق الحرية بصورة حتمية كما جاء في كتاب فلسفة القانون والدولة تمثل المبدأ المطلق للعقل اذ ينظر اليها كأنها القوة الروحية التي تهب الانسان كل القيمة وهذا يعينان الدولة ذات طابع مستقل على الاخلاق والمنطق .

ويؤكد هيجل ان الدولة تبرز الى الوجود حين ينظم الافراد علاقاتهم تنظيما عقليا , ويرى ان الاسرة والمجتمع والدولة هي المراحل الثلاثة المتعاقبة التي ينتهي فيها الفرد من الاخلاقية الذاتية الى الاخلاق الموضوعية وهذه تتواءم مع الاهداف التي يحققها الفرد مع حاجات الجماعة وأهدافها , اذ ان الدولة تشكل بقوانينها وتنظيماتها حقوق الانسان لأفرادها .

وينتهي هيجل في تصوره ان الدولة هي بصمة الله في الارض وهي الفكرة الالهية في الارض لأنها تحقق الروح الاجتماعية العليا حيث تكون الاسرة هي اول مصدر الاخلاق .

اما الفترة الثانية فتمثل المجتمع المدني الذي يشترك فيه الاشخاص وفقا لمصالحهم

في حين تمثل الدولة الفترة الثالثة التي هي التحقيق الاجتماعي الاعلى لكونها الكيان الاجتماعي القادر على توحيد البلاد وفض النزاعات بين الافراد والجماعات , وهذا يعني ان هيجل رفع قيمة الدولة الى قيمة عليا إلا انه لا يدعو الى دولة مثالية بل يدعو الى دولة تحقق التوفيق بين الارادة الجماعية (ارادة مجتمع) والارادة الفردية (الفرد) *

اما شرعية سلطة الدولة والملك لتي يترأسها تستند الى نظرية التفويض الالهي والتي سبق وان حددنا مفهومها .

كذلك يؤمن هيجل بحتمية انهيار الدولة اذ يؤكد ان روح الدولة هي كحياة الفرد وهذا يتفق نوعا ما مع ابن خلدون . كذلك يؤمن هيجل بتعاقب الحضارات على الدول ومن ثم تعاقب الادوار من النشأة والازدهار الى الانحطاط والسقوط.

محاسن الديمقراطية ومساوئها

لا ريب ان الديمقراطية نظاما سياسيا يعتمد على سيادة الشعب ويحقق العدالة والمساواة والحرية، لذا تغنت بها الشعوب وتطلعت اليها باعتبارها النظام الاسلم والأمتل.

ونحن نقول ان الديمقراطية نوع من انواع الحكم الذي له محاسن مثلما له مساوئ فهو ليس العصا السحرية التي يمكن الاستعانة بها لحل الأزمات ولا هي الغيث المنهمر الذي يروي ظمأ الشعوب بل على العكس ربما تصبح الديمقراطية أداة هدم ووسيلة تخلف اذا ما استخدمت بشكل عشوائي تعسفي.

وهنا يؤكد هيجل* ما ذهبنا اليه حيث ان كل فكرة تحمل في طياتها اسباب فنائها، والديمقراطية كفكرة لها سلبياتها الى جانب ايجابيتها وهذا يعني ان سلبياتها اذا ما استمرت سوف تحمل فنائها فيما بعد.

ويعود هيجل ليؤكد ان عامل الوعي شرط اساسي للنظام الديمقراطي لان الديمقراطية ليست شعار بل ثقافة قبل كل شيء لذا هي بحاجة الى خبرة وتربية ووعي لإنجاح هذا النظام.

اما روسو* فقد اكد ان افضل نظام هو النظام الديمقراطي الذي يعبر عن ارادة الشعب والشعب لا يمكن ان يؤدي نفسه، ويستطرد روسو قائلا ان محاسن الديمقراطية المتعددة تجعل منه افضل نظام انتجه عقل الانسان منذ الثورة الفرنسية 1789 غير ان تطبيق الديمقراطية على ارض الواقع خيبت آمال الكثير حيث ادركوا فيما بعد انها ليست خالية من السلبيات رغم ان سلبياتها اقل من سلبيات النظام الفردي المطلق ومع ذلك لا يمكن اغفالها وإلا انقلبت ضدها وأدت الى فشلها كنظام سياسي اجتماعي وهذا ما يتفق مع رأينا السابق.

اما توكفيل* اكد ان عيوب الديمقراطية والمخاطر التي قد تنزلق اليها والتي تؤدي الى افلات الامر من يدها واعتمادها على نظام جديد يتعدى عيوب الديمقراطية، وان نجاحها او فشلها يتعلق بالمواطنين لان الديمقراطية عنده تقاس بما تتضمنه من قيم وقواعد وانما تقاس بالروح التي تطبق هذه القواعد .

*جورج فريد ريش هيجل 1770-فيلسوف الماني مؤسس حركة الفلسفة المثالية وواضع للنظرية الديالكتيكية، ينتمي الى طبقة برجوازية .

*جان جوك روسو ولد في سويسرا 1712-1778 كاتب وفيلسوف، عمل خادما ثم موظف ثم معلما، قدم نظرية كانت منطلق للعلماء والمفكرين /تكلم عن علاقة الفرد بالدولة على اساس العقد الاجتماعي، له كتابات كثيرة عن الحريات وحقوق الانسان.

*دي توكفيل 1805-- مفكر سياسي ومؤرخ ولد في فرنسا وينتمي الى عائلة ارسقراطية كتب عن الديمقراطية الامريكية وله كتب في علم الاجتماع وفي السياسة.

وعند مونتسكيو* فإن نجاح الديمقراطية يعتمد على غرس الفضيلة السياسية وقد دعا الى تدعيم الحريات وفصل السلطات الثلاثة ,

والحكومة الديمقراطية عند مونتسكيو هو ان يكون الشعب هو نفسه الحاكم والمحكوم لأنه يصوت وينتخب ويعبر عن ارادته وهو صاحب الحق في وضع القوانين واختيار الحكام .

من هذا وذاك نستنتج ان الديمقراطية ليست نظاما مثاليا خاليا من العيوب لان عقل الانسان هو من ابدعه والإنسان بطبعه خطأ لذا سنستعرض مساوئ الديمقراطية ومحاسنها :

مساوئ الديمقراطية

- 1-الصراعات الدينية والعرقية, لان الديمقراطية تفرض وجود قيم مشتركة بين افراد بين افراد الشعب باعتباره وحدة واحدة لكن الحقيقة غير ذلك فالكثير من الدول تفتقر لمثل هذه الوحدة لأسباب تاريخية او ثقافية ,فقد تكون الدولة قومية او عرقية او قد تكون هناك فوارق لغوية او دينية....الخ
- 2-فلسفة حكم الأغلبية ,وهذا قد يعرض الحريات العامة للخطر من استبداد الأغلبية والتجاوز على حقوق الاقلية.
- 3-حكومة الاثرياء لقدرتهم على خوض المنافسة اثناء الحملات الانتخابية .
- 4-عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم مما يجعل هؤلاء يستغلون الموقف للكسب السريع على حساب المجتمع.
- 5-الديمقراطية عاجزة عن مواجهة الازمات نتيجة الصراع بين اعضاء البرلمان وعدم الاتفاق على رأي موحد وسريع لمواجهة الازمة,
- 6-الهدر الكبير بالمال العام نتيجة وخاصة في الانتخابات .
- 7-الفساد الاداري والمالي والذي ينتشر بشكل اوسع في النظام الديمقراطي من الانظمة الاخرى.
- 8-الاخذ بنظام الكم ولا تعطي اهمية للتباين في الذكاء والكفاءة والتحصيل الدراسي.
- 9-التعقيد في صنع القرار.
- البيروقراطية وتشجيع النواب على جلب قوانين جديدة من دون ضرورة تدعوا الى ذلك
- 11-نسبة كبيرة من الناخبين لا يعرفون الصالح العام فالشخص المتخلف يمنح نفس الصوت بالنسبة للمتقف.

*مونتسكيو 1689-1755 صاحب روح القوانين تأثرت كتابته بالعقلية الفرنسية كنم عن انواع الحكم وربط بين نوع الحكم والإيديولوجية .

محاسن الديمقراطية:

- 1-الاستقرار السياسي وخلق نظام يستطيع منه الشعب ان يبدل الادارة الحاكمة سلميا بدون تغيير الاسس القانونية ودون اللجوء الى العنف وهذا ما يحسب الى الديمقراطية.
 - 2-انخفاض الفقر والمجاعة حيث اكدت الدراسات المستفيضة بأن هناك علاقة تبادلية بين زيادة الديمقراطية وارتفاع معدلات الناتج القومي مع انخفاض مستوى الفقر والمجاعة .
 - 3-تحقيق العدل الذي هو احد الاغراض الاساسية التي تنشأ الدولة من اجلها .
 - 4-تجعل من الدولة خادمة للشعب من خلال توفير الضمانات الكافية للحريات الشخصية .
 - 5-تفسح المجال امام الكل للدفاع عن حقوقهم .
- وأخيرا لا بد ان نؤكد ان عملية التخلص من مثالب الديمقراطية لا يعني الانتقال الى فكرة نقيضه لها , لأن فناء الديمقراطية بمبادئها القديمة يفسح المجال امام ديمقراطية جديدة تقوم على مبدأ ونظام جديد يتجاوز العيوب القديمة .

Corruption الفساد

هو انحراف في السلوك ناتج عن سوء استخدام الوظيفة او المنصب لتحقيق مصلحة خاصة او منفعة شخصية ويتجسد هذا السلوك في صور عديدة منها الرشوة , والسرقه , والتزوير والكسب غير المشروع.

والفساد يوجد في كل المجتمعات مهما كانت طبيعة النظام السياسي وحتى في المجتمع الاسلامي الذي يعتمد على مبدأ التقوى في تعبئة افراده تعبئة اسلامية تقوم على مكارم الاخلاق (ان اكرمكم عند الله اتقاكم)*

والفساد هو كالإرهاب الذي له خطر على الامن الاجتماعي والاقتصادي والإداري لذا فإن هناك اجماع من قبل كل المجتمعات سواء كانت عربية او غربية على رفض هذا السلوك المنحرف إلا ان طريقة مواجهته تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام لآخر .

اما اهم الاسباب التي تؤدي الى تفشي مظاهر الفساد فهي

1- غياب الرقابة في النظام الديمقراطي .

2- سوء اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب .اي بمعنى عدم وضع الشخص المناسب في منصب ومسؤولية مناسبة تتناسب مع مؤهلاته العلمية والفكرية وهذا بطبيعة الحال لا يكون وفقا لاستحقاقه وإنما لاعتبارات اخرى قد تكون حزبية وعشائرية الخ

3-التعین العشوائي بسبب تفاقم البطالة وارتفاع عدد العاطلين عن العمل مما يترتب على ذلك اهمال الكفاءات وتهميش اصحاب الاختصاص .

4- عدم وجود قانون رادع لمحاسبة المفسدين وهذا يدل على ضعف اجهزة الرقابة والمحاسبة والتهاون مع المقصرين والتستر عليهم .فغياب الضمير الانساني (رأس الحكمة مخافة الله) مع عدم وجود قانون رادع للمنحرفين يؤدي ذلك الى تفشي الفساد في كل مفاصل الدولة.

5-تردي الخدمات وهذا عامل مهم في تفشي الفساد ،فالفرد الذي يشعر بعدم اهتمام الدولة به وعدم تقديم الخدمات اللازمة له حتما سيحاول اتباع اي وسيلة مهما كانت للحصول على ما يريد حتى وان كان غير شرعي (الغاية تبرر الوسيلة).

6-ضعف المواطنة بسبب طغيان الولاء للأحزاب السياسية والتجمعات العشائرية مما يؤدي الى ضعف الولاء للوطن وهو بالتالي يؤدي الى ضعف دور الفرد في التصدي لظاهرة الفساد.

هذه اهم الاسباب التي تكمن وراء الفساد الاداري والمالي والذي يعد احد واهم مساوئ الديمقراطية مما يتطلب تضافر الجهود لمواجهته لانه يؤثر على الفرد والمجتمع معا .

ولتوضيح انعكاساته على كل من الفرد والمجتمع نقول ان الفساد يؤثر على النواحي السياسية

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حيث يؤدي الى زيادة الخلافات في جهاز الدولة وبين الاحزاب المختلفة لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة , كما يساهم الفساد في تدني وتراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة وبالتالي تردي المستوى المعاشي للفرد اضافة الى سوء توزيع الدخل والثروة من خلال استغلال اصحاب النفوذ لمواقعهم المهمة في السلطة مما يؤدي الى تراجع مستويات المعيشة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي الامر الذي يؤدي الى اتساع الفجوة بين الاغنياء وهذا يخلق طبقات متفاوتة في المستوى المعاشي اي بمعنى وجود طبقات تحت خط الفقر في الوقت الذي تكون فيه طبقات مترفة.

كيف يمكن مواجهة هذه المشكلة

من اجل وضع حلول مناسبة يمكن اتباع ما يلي

- 1-قيام نظام ديمقراطي يقوم على فصل السلطات وسيادة القانون وتنفيذ احكامه والمسائلة والرقابة واستجواب المقصرين.
- 2-التركيز على البعد الاخلاقي واحترام قيم المجتمع لمحاربة الفساد من خلال الدعوات الدينية دون الانزلاق في المحرمات .
- 3-وضع نظام دقيق لاختيار الشخصيات النزيهة المستقلة بعيدا عن الاحزاب .
- 4-زيادة برامج التوعية والقضاء على الامية وتنمية دور الفرد في مكافحة الفساد.
- 5-تشجيع الاعلام وحرية الصحافة لما لها دور في التنوير والوعي وكشف المخالفات والتجاوزات القانونية وبلورة موقف واضح وموحد ازاء هذه الظاهرة.
- 6-حسن القوانين الرادعة للإنسان المنحرف واستخدام اقصى العقوبات لردع الآخرين .
- 7-اجراء اصلاحات ادارية ومالية وزيادة الرواتب لمواجهة غلاء المعيشة.